من احد اقوال الامام ابي حامد الغزالي فنه وا نه
لا داخل الجسم ولا خارج عنه ولا متصل به ولا منفصل
عنه وذلك لعدم التحيز الذي هو الشرط المصحح للاتصال
والانفصال واعترض عليهم بانه لا يخلو عن الشي او ضده
فقالوا يعرى عنهما اذا كان وجود كل واحد منهما له مشروطا
بشرط فمتى انعدم الشرط جاز العرو كما نقول في الجماد
لا عالم ولا جاهل فان الشرط المصحح لقيام العلم او ضده
انما هي الحيوة ولا حياة في الجماد فقيل لهذا وما المانع
ان يكون عرضا فاستدل بدليل من قال انه جوهر وابطل
ان يكون عرضا فقيل له هو جوهر متحيز فاستدل
بدليل من قال انه عرض وابطل ان يكون جوهرا مع اعتقاد
حصر المحدثات في جوهر متحيز وعرض ثم قال لهم قد بطل
ان يكون جوهرا متحيزا وبطل ان يكون عرضا وهو موجود
وليس هو الله سبحانه وقد بطل حصركم ولاح موجود
خامس وهو ما ذكرناه على الوصف الذي ادعيناه
قلنا ولم نرجح احد هذه الاقوال مع العلم ان الحق في
احدها القول القايل ان الخليفة [illegible] الى سبب
ايينه لكن قد ذكرنا ذلك في غير هذا الكتاب قلنا
فلما وجد هذه الخليفة على حسب ما اوجده قال له انت

المراه

المرآة وبك ينظر الى الموجودات وفيك ظهرت
الاسما والصفات انت الدليل علي وجهتك خليفة
في عالم الملك تظهر فيهم ما اعطيتك تمدهم بانواري
وتنعتهم باسراري وانت المطالب لجميع ما يطري
في الملك **استدراك** قلنا هذا
خلاف لا يضر ولا يهد ركنا من اركان الشريعة
اذا اقر كل واحد على مذهبه فيه انه محدث
واذا كان هذا فهو المراد والله يوفق الجميع ويقول
الحق وهو يهدي السبيل

الباب الثالث في اقامة مدينة الجسم
من جهة كونها ملكا لهذا الخليفة

اعلم ان الله سبحانه لما اوجد هذه الخليفة الذي ذكرناه
انشا بانا له سبحانه مدينة يسكن دار عينه وارباب
دولته تسمى حضرة الجسم او البدن وعين للخليفة منها
موضعا اما ان يستقر فيه على من قال انه متحيز او يحل
فيه على من قال قايم متحيز واما ان يكون ذلك الموضع
المعين له موضع امره وخطابه ونفوذ احكامه
قضا باه على من اثبته غير متحيز ولا قايم متحيز فلما
له سبحانه مدينة الجسم على اربعة اعمدة وهي الاسطقسات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)